روشتة أمان لمسلسل حرائق المصانع والمنشآت (٦)

دور اتحاد شركات التأمين ضرورة ملحة لتغطية أوجه القصور

فى انضباط القطاع الصناعى والمهنى وتحجيم الأخطار

تناولنا الحلقة السابقة الدور القومي الملح والذي تشتد الحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى وهو الدور الهام لاتحاد شركات التأمين باعتباره فى مقدمة مؤسسات المجتمع المدني التي تحتاجها الدولة العصرية لهدف تحقيق الأمن والأمان بالمنشات والمباني الصناعية وكذا انضباط الشارع الصناعي وشارع الخدمات الملتزمة والملزمة المصاحبة للنمو الصناعي واليوم نستكمل مع الدكتور مهندس نادر رياض رجل الصناعة باعتباره من خبراء الحرائق ورئيس إتحاد صناع أجهزة الإطفاء بإتحاد الصناعات الألمانى (bvfa) أهمية استصدار تراخيص تشغيل للمصاعد بالمنشآت السكنية والصناعية وكذا استصدار تراخيص تسيير للمعدات الميكانيكية المتحركة وكذا للأوناش الثابتة والمتحركة ودور اتحاد شركات التأمين فى تنظيم تلك الآلية فيقول :

د. م. نادر رياض

ألا تحتاج الأوناش لمراجعة فنية يتحقق فيها أمان الاستخدام؟
والمعدات الثقيلة ألا يحتاج سيرها فى الشارع إلى تصريح عمل ولوحات معدنية تميزها؟

اطفاء المبانى من الخارج تعتبر المهمة الأكثر صعوبة أمام رجال الاطفاء

المسئولية المدنية قبل الغير هي أساس قيام التكافل بالمجتمع المدني حتى لا تضيع فيه الحقوق

لا شك أن تركيب وتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية يكتنفه فى الوقت الحالي الكثير من الفوضى والتضارب جعل من استعمال المصاعد فى أغلب الأحوال مخاطره غير محسوبة العواقب غير خافية على جهة الإدارة ويراها المواطن المستنير ويتغاضى عن خطرها الماثل فى معظم الأحوال لمقتضيات الضرورة ،ومن هنا يبرز دور اتحاد شركات التأمين فى دوره المنشود والملح إذ أنه الأقدر فى جميع الأحوال بماله من خبراء يمكن زيادة عددهم بالقدر الكافي وقيدهم فى سجلات خبراء المصاعد ليعتمدوا التصميم من البداية ويختبروا معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة والكافية قبل إصدار شهادة صلاحية التأمين على المصعد لفترة محددة ولتكن سنتين قابلة للتجديد باستيفاء شروطها وذلك من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) بعد التحقق من وجود عقد صيانة مبرم مع شركة ذات التزام يمكن الاطمئنان إليه مع إنشاء سجل رسمي لقيد هذه الشركات سواء كانت صانعة للمصاعد أو مركبة لها أو تلك التي تقوم بصيانتها والمستوفاة لشروط القيد.

وفى ضوء توافر تقرير الصلاحية الفنية المستوفاة لشروط قبول التأمين على الصاعدة وكذا إصدار بوليصة التأمين السارية يمكن لجهة الإدارة المحلية إصدار الترخيص سارياً للفترة المحددة دون الحاجة للتخوف أو تعطيل المصالح استيفاءًا لإجراءات فنية أخرى .

ويلزم فى هذه الحالة تركيب شهادة الصلاحية أو ملصق صادر من جهة التأمين داخل المصعد ليطمئن مستعملوه لاستيفاء هذا المصعد للشروط الفنية والإلمام بتاريخ انتهاء الصلاحية.

هذا الأمر ينسحب أيضاً على جانب من الاستعمالات الصناعية والإنشائية الهامة والتي تندرج تحتها المعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق وتعبيدها والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع والتي على كثرتها تعمل دون ترخيص أو حتى لوحات معدنية تمكن من تمييزها والذكرى لازالت تذكر الونش الذي اختفى ولم يظهر له اثر وهو الأمر الذي ما كان له أن يحدث لو كان لهذه المعدة ترخيص بالسير وتحمل لوحات معدنية يجدد سريانها دوريا .

كما ينسحب الأمر نفسه على معدات المصانع من روافع وأوناش سواء كانت علوية أو برجيه أو أوناش شوكه حتى وأن كانت تعمل داخل نطاق المصانع ومواقع العمل ويفترض أنها لا ترتاد الشوارع أو الطرق العامة إلا أن حماية منطقة العمل بالمصانع ومواقع الإنشاءات يستلزم دون تهاون إصدار تراخيص لها بالعمل تجدد فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين لتصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين عليها من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) أو أيضاً حجب الشهادة عنها بصورة مؤقتة أو دائمة حسب حالتها الفنية واستيفاءها لعناصر الأمن والأمان

مثال آخر لا يقل أهمية عن دور اتحاد شركات التأمين الذي يرتبط بالفحص الفني وإعطاء شهادة الصلاحية للتأمين عليه لفترة ما وذلك في مجال فحص واختيار أنظمة الإنذار والإطفاء الآلي ، حيث أن الاتحاد هو اقدر علي توفير إمكانية الفحص الفني بالإضافة إلي إمكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلي وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال وفي إصداره لتلك القوائم السنوية من واقع هذه السجلات للموردين المسجلين لديه توجيه للعملاء المتعاملين بالاعتماد على هذه الأنظمة والأمر ينسحب أيضا على جهات التركيب والصيانة لها على السواء ، وهو أمر مطبق في جميع الدول الأوروبية والعربية أيضا .

يتشابه هذا الأمر مع مجال هام يتصل بالصناعة ألا وهو تقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات ، فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها في نطاق الاستعمال إلا بعد إتمام إجراءات الفحص الفني والموافقة علي إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذي له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها الرسمي .

ولو أردنا أن نأخذ الحل كاملاً دون استبقاء أجزاء منه فلنا أسوة بالقوانين المطبقة بالإتحاد الأوروبي وحتى قبل قيامه مثل ألمانيا -البرتغال -رومانيا- الدول الاسكندينافية- كوريا-الأرجنتين -أيسلندا -بلجيكا - زائير وكثير من الدول العربية التي ألزمت بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المباني الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز بجانب متانة المباني ذاتها وصلاحيتها للسكنى المأمونة ويمكن فى هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية، وهو أمر محدود الكلفة عام الفائدة من شأنه تنمية النشاط التأميني الوطني ويسمح له أن يؤدى دوره الوطني فى إطار من المنافسة المشروعة لتقديم الأوعية التأمينية ذات القدرة التنافسية كما يكفل للدولة الارتقاء بمبانيها ومنشآتها على مختلف الأصعدة والبدء بنفسها فى تطبيق منظومة الأمن والأمان اللازمة للدولة العصرية ويكفل للمواطن الإحساس بتلك المنظومة والمشاركة فيها فاعلاً لها ومستفيداً منها.

ولعلنا الآن ونحن بصدد تعديل قانون التأمين وإفراد بنود تعنى بالمسئولية المدنية قبل الغير ننظر فى البنود التكميلية لتطوير دور اتحاد شركات التأمين ليصبح مؤسسة هادفة لممارسة تلك الأنشطة بمقابل عادل يكفى لها تحقيق فائض عن نشاطها تستثمره فى تطوير هذا النشاط واقتناء المعامل ووسائل الفحص والاختبار الفني التخصصي ونشرها فى أرجاء الوطن بحيث تتكامل مع أجهزة الحكم المحلى بالمحافظات نتنقل بذلك خدماتها **لجهات تعانى من نقص شديد فى هذه الخدمات أكثر من غيرها .**

إن هذا الأمر وغيره من الأمور من الواجبات الضرورية لانضباط الممارسات الفنية والتي توصف بها مجتمعاتنا بالقصور الشديد وذلك علي حساب المواطن سواء كان ساكناً أو زائراً أو متردداً علي مبني ، وللعجب الشديد فان هذه الحلول لن تكلف الخزانة العامة للدولة شيئاً على الإطلاق وتغطي أعباءها ذاتيا فى البداية من اتحاد شركات التأمين ينفق منه عائد النشاط علي التوسع في نشر خدماته في أرجاء الدولة محققة فائضاً ملموسا، في نفس الوقت مع تكامل هذه الأهداف مع سيادة الدولة في تحقيق الانضباط للشارع الصناعي وقطاع الإسكان شاملا المرافق والنقل على الطرق سواء للمعدات أو الأفراد ناشرا الأمن والأمان المنشود.

أما الحديث عن تأمين الطرق الطوالى شرايين التجارة الداخلية والخارجية والتي فى غيبة تامين انسيابها بصورة دائما تشل الصناعة تماما عن أداء دورها الهام وكذا النقل الثقيل والآمن على البضائع والأفراد وانسياب الطريق وسلامته وتداول ونقل المواد ذات الخطورة العالية وعلاقة ذلك بقطاع التأمين فسوف يكون موضوعنا فى حلقة الأسبوع القادم

ابتسام سعد

إطفاء النيران المشتعلة فى المبانى من الخارج تعتبر المهمة الأكثر صعوبة أمام رجال الإطفاء

متى ينتهى مسلسل حرائق المصانع؟ ٦

لابد أن تشمل مظلة قانون التأمين المسئولية المدنية قبل الغير

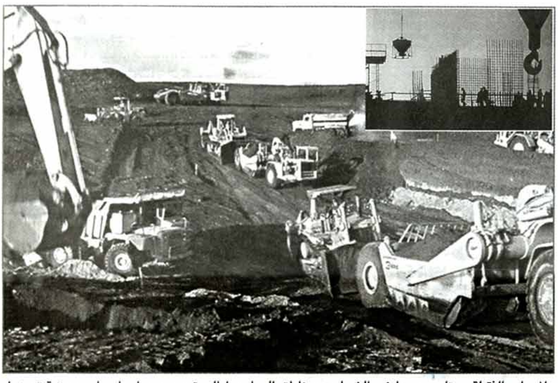

المعدات الثقيلة يحتاج سيرها فى الشوارع ومناطق العمل بها إلى تصريح عمل ولوحات معدنية تميزها

يواصل الدكتور مهندس نادر رياض رئيس إتحاد صناع أجهزة الإطفاء باتحاد الصناعات الألمانى (bvfa) حديثه عن أهمية استصدار تراخيص تشغيل للمصاعد بالمنشآت السكنية والصناعية وكذا استصدار تراخيص تسيير للمعدات الميكانيكية المتحركة وكذا للأونش الثابتة والمتحركة ودور اتحاد شركات التأمين فى تنظيم تلك الآلية.

وكانت الحلقة السابقة تناولت الدور القومى الملح والذي تشتد الحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى وهو الدور الهام لاتحاد شركات التأمين باعتباره فى مقدمة مؤسسات المجتمع المدني التي تحتاجها الدولة العصرية لهدف تحقيق الأمن والأمان بالمنشآت والمباني الصناعية وكذا انضباط الشارع الصناعي وشارع الخدمات الملتزمة والملزمة المصاحبة للنمو الصناعي.

فيقول:لا شك أن تركيب وتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية يكتنفه فى الوقت الحالي الكثير من الغموض والتضارب جعل من استعمال المصاعد فى أغلب الأحوال مخاطره غير محسوبة العواقب غير خافية على جهة الإدارة ويراها المواطن المستنير ويتغاضى عن خطرها الماثل فى معظم الأحوال لمقتضيات الضرورة ،ومن هنا يبرز دور اتحاد شركات التأمين فى دوره المنشود والمُلح إذ انه الأقدر فى جميع الأحوال بماله من خبراء يمكن زيادة عددهم بالقدر الكافي وقيدهم فى سجلات خبراء المصاعد ليعتمدوا التصميم من البداية ويختبروا معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة والكافية قبل إصدار شهادة صلاحية التأمين على المصعد لفترة محددة ولتكن سنتين قابلة للتجديد باستيفاء شروطها وذلك من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) بعد التحقق من وجود عقد صيانة مبرم مع شركة ذات التزام يمكن الاطمئنان إليه مع إنشاء سجل رسمي لقيد هذه الشركات سواء كانت صانعة للمصاعد أو مركبة لها أو تلك التي تقوم بصيانتها والمستوفاة لشروط القيد.

وفى ضوء توافر تقرير الصلاحية الفنية المستوفاة لشروط قبول التأمين على الصاعدة وكذا إصدار بوليصة التأمين السارية يمكن لجهة الإدارة المحلية إصدار الترخيص ساريا للفترة المحددة دون الحاجة للتخوف أو تعطيل المصالح استيفاء لإجراءات فنية أخرى.

ويلزم فى هذه الحالة تركيب شهادة الصلاحية أو ملصق صادر من جهة التأمين داخل المصعد ليطمئن مستعملوه لاستيفاء هذا المصعد للشروط الفنية والإلمام بتاريخ انتهاء الصلاحية.

هذا الأمر ينسحب أيضاً على جانب من الاستعمالات الصناعية والإنشائية الهامة والتي تندرج تحتها المعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق وتعبيدها والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع والتي على كثرتها تعمل دون ترخيص أو حتى لوحات معدنية تمكن من تمييزها والذكرى لازالت تذكر الونش الذي اختفى ولم يظهر له اثر وهو الأمر الذي ما كان له أن يحدث لو كان لهذه المعدة ترخيص بالسير وتحمل لوحات معدنية يجدد سريانها دوريا.

كما ينسحب الأمر نفسه على معدات المصانع من روافع وأوناش سواء كانت علوية أو برجيه أو أوناش شوكه حتى وأن كانت تعمل داخل نطاق المصانع ومواقع العمل ويفترض أنها لا ترتاد الشوارع أو الطرق العامة إلا أن حماية منطقة العمل بالمصانع ومواقع الإنشاءات يستلزم دون تهاون إصدار تراخيص لها بالعمل تجدد فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات

الاتحاد الأوروبى يلزم التأمين على كافة المنشآت والمبانى ومرافق النقل العام

د. نادر رياض

التأمين لتصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين عليها من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) أو أيضاً حجب الشهادة عنها بصورة مؤقتة أو دائمة حسب حالتها الفنية واستيفائها لعناصر الأمن والأمان.

مثال آخر لا يقل أهمية عن دور اتحاد شركات التأمين الذي يرتبط بالفحص الفني وإعطاء شهادة الصلاحية للتأمين عليه لفترة ما وذلك في مجال فحص واختيار أنظمة الإنذار والإطفاء الآلي،حيث أن الاتحاد هو اقدر على توفير إمكانية الفحص الفني بالإضافة إلي إمكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلي وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال وفي إصداره لتلك القوائم السنوية من واقع هذه السجلات للموردين المسجلين لديه توجيه للعملاء المتعاملين بالاعتماد على هذه الأنظمة والأمر ينسحب أيضا على جهات التركيب والصيانة لها على السواء ، وهو أمر مطبق في جميع الدول الأوروبية والعربية أيضا.

يتشابه هذا الأمر مع مجال هام يتصل بالصناعة الا وهو تقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل انواع العائمات،فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها في نطاق الاستعمال إلا بعد إتمام إجراءات الفحص الفني والموافقة على إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذي له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها الرسمي.

ولو أردنا أن نأخذ الحل كاملاً دون استبقاء أجزاء منه فلنا أسوة بالقوانين المطبقة بالإتحاد الأوروبي وحتى قبل قيامه مثل ألمانيا-البرتغال ورومانيا-الدول الاسكندينافية-كوريا-الأرجنتين-إيسلندا-بلجيكا-زائير وكثير من الدول العربية التي الزمت بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المباني الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من احمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز بجانب متانة المباني ذاتها وصلاحيتها للسكنى المأمونة ويمكن في هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية، وهو أمر محدود الكلفة عام الفائدة من شأنه تنمية النشاط التأميني الوطني ويسمح له أن يؤدى دوره الوطني فى إطار من المنافسة المشروعة لتقديم الأوعية التأمينية ذات القدرة التنافسية كما يكفل للدولة الارتقاء بمبانيها ومنشآتها على مختلف الأصعدة والبدء بنفسها في تطبيق منظومة الأمن والأمان اللازمة للدولة العصرية ويكفل للمواطن الإحساس بتلك المنظومة والمشاركة فيها فاعلاً لها ومستفيداً منها.

ولعلنا الآن ونحن بصدد تعديل قانون التأمين وإفراد بنود تعنى بالمسئولية المدنية قبل الغير ننظر فى البنود التكميلية لتطوير دور اتحاد شركات التأمين ليصبح مؤسسة هادفة لممارسة تلك الأنشطة بمقابل عادل يكفل لها تحقيق فائض عن نشاطها تستثمره فى تطوير هذا النشاط واقتناء المعامل ووسائل الفحص والاختبار الفني التخصصي ونشرها فى أرجاء الوطن بحيث تتكامل مع أجهزة الحكم المحلى بالمحافظات فتنقل بذلك خدماتها لجهات تعانى من نقص شديد فى هذه الخدمات اكثر من غيرها .

إن هذا الأمر وغيره من الأمور من الواجبات الضرورية لانضباط الممارسات الفنية والتي توصف بها مجتمعاتنا بالقصور الشديد وذلك على حساب المواطن سواء كان ساكناً أو زائراً أو متردداً على مبني،وللعجب الشديد فان هذه الحلول لن تكلف الخزانة العامة للدولة شيئاً على الإطلاق وتغطي أعباءها ذاتيا فى البداية من اتحاد شركات التأمين ينفق منه عائد النشاط على التوسع في نشر خدماته في أرجاء الدولة محققة فائضاً ملموساً،في نفس الوقت مع تكامل هذه الأهداف مع سيادة الدولة في تحقيق الانضباط للشارع الصناعي وقطاع الإسكان شاملا المرافق والنقل على الطرق سواء للمعدات أو الأفراد ناشرا الأمن والأمان المنشود.

أما الحديث عن تأمين الطرق الطوالى شرايين التجارة الداخلية والخارجية والتي فى غيبة تأمين انسيابها بصورة دائما تشل الصناعة تماما عن أداء دورها الهام وكذا النقل الثقيل والأمن على البضائع والأفراد وانسياب الطريق وسلامته وتداول ونقل المواد ذات الخطورة العالية وعلاقة ذلك بقطاع التأمين فسوف يكون موضوعنا فى حلقة الأسبوع المقبل.